الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/70

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤- ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات

بيان مقدم من جمعية الأمم الأولى – جمعية الإخاء الوطني الهندي، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

040113 211212 12-61781X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي – الاقتصادي

بينما توجد طرائق كثيرة مختلفة استخدمتها طوائف الشعوب الأصلية لتنظم وتحكم نفسها قبل الاتصال بالعالم الخارجي، فإن قوانينها وتقاليدها وعاداتها السارية تقضي بأن تمارس نساؤها بصفة عامة أدوارا قيادية داخل نطاق الأسرة والمجتمع المحلي. ولهذه المشاركة دور أساسي في كفالة سلامة وأمن أسرهن وأفراد المجتمع. وكانت المرأة في بعض المجتمعات التقليدية المذكورة، مثل الهاودينوساوني، تملك سلطة تعيين الزعماء. وكانت نظم الحكم لدى الشعوب الأصلية تستخدم عمليات محددة لتوفير الحماية لجميع أفرادها، ولا سيما الفئات الضعيفة، وللتصدي للعنف بصورة تكفل دعم الأسرة والمجتمع.

ومن دواعي الأسف أن عددا من الوقائع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية اجتمعت وأوجدت الظروف التي جردت تلك الشعوب من قوتها وهمشتها وسمحت باستمرار العنف ضد نساءها وبناتها.

وترتبت على التوسع الاقتصادي والثقافي الأوروبي بصفة خاصة آثار مدمرة لنساء الشعوب الأصلية، نتيجة تقويض المكانة المرموقة التي كن يتمتعن بها بوصفهن شريكات على قدم المساواة في النظام الاجتماعي القبلي. وكانت النظم التقليدية على وجه التحديد هدفا للهجوم والإزاحة جراء فرض نظم الحكم والعدالة والتعليم الأجنبية. ومن أبرز تلك الأشياء عمليات التشريد واستلاب الأراضي التي تعرضت لها الشعوب الأصلية، وتفكيك الأسر من خلال استهداف الأطفال عبر المدارس الداخلية ونظام رعاية الطفل، والتمييز والحرمان الذين تعرضت لهما نساء الشعوب الأصلية وأطفالهن عن طريق الأحكام الخاصة بالتسجيل تي القانون المتعلق بالهنود.

ونتيجة لذلك، دُفِع بنساء وبنات الشعوب الأصلية إلى مواقع هامشية على نحو يفوق ما تعرضت له النساء والبنات من غير تلك الشعوب، وبخاصة في المناطق الحضرية. ويشكل ارتفاع معدلات التحاق أطفال الأمة الأولى بمرافق الرعاية الحكومية (٨ مرات قدر معدلات الأطفال الآخرين) والقصور المزمن في تمويل خدمات رفاه أطفال الأمة الأولى، جوانب ضعف أخرى تضاف إلى العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني النساء و البنات في كثير من الأحيان الحرمان في مجالي الاقتصاد والتعليم، مما يؤدي إلى فقرهن وتعرضهن للعنف.

وعلى سبيل المثال، تشكل نساء الشعوب الأصلية نسبة ٣٦ في المائة من النساء اللاتي يعشن في الفقر في كندا، على الرغم من أن نسبة ٩ في المائة فقط من الكنديين تعيش في الفقر. وترتفع معدلات الفقر في بعض المناطق، مثل مانيتوبا، بشكل يثير الجزع (زهاء ٧٠ في

المائة من أطفال الشعوب الأصلية الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات من الفقراء). وبالمثل، توصلت أحدث دراسة استقصائية صحية إقليمية (٢٠٠٨-٢٠١٠)، إلى أن نسبة ٣٦,٢ في المائة من النساء اللاتي يعشن في المحميات يبلغ دخلهن الشخصي ٠٠٠ ١٥ دولار أو أقل، وأن ما يزيد على ١٠ في المائة من النساء لا دخل لهن على الإطلاق، بينما أبلغت نسبة ٤٢ في المائة منهن بأنها تناضل من أجل استيفاء الحاجة الأساسية للغذاء. وتتفاقم هذه الحالة المزرية جراء الصمت المستشري في المجتمع الكندي ووسائط الإعلام حيال العنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية.

وتضافرت جميع هذه العوامل لتصوغ ثقافة مجتمعية تبيح العنف ضد نساء الشعوب الأصلية. ولنأخذ مثالا واحدا فقط، وهو المفهوم السائد بأن النساء العاملات في تجارة الجنس لهن ''حياة ذات طابع شديد الخطورة'' ومن ثم يقل احتمال أن يحظين باهتمام الشرطة ووسائط الإعلام. وعليه أصبح العنف ضدهن مسألة عادية، بل ويكاد يكون متوقعا في بعض الحالات.

الحالة الراهنة للعنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية

تشير تقديرات رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا إلى أن قرابة ٦٠٠ امرأة من الشعوب الأصلية قد اختفين أو قتلن خلال العقدين الماضيين. وأبلغت لجنة حقوق الإنسان الكندية بأن احتمالات وفاة نساء الشعوب الأصلية الشابات بسبب العنف تزيد بمقدار خمس مرات على احتمالات وفاة غيرهن من النساء الكنديات. والمؤسف هو أن معظم هذه القضايا لا تزال دون حل، ويمكن القول بأن نظام العدالة يسمح باستمرار هذا العنف. ووردت تقارير كثيرة عن أن أجهزة إنفاذ القانون الكندية على امتداد البلاد، بدت غير مكترثة بالبلاغات الواردة عن اختفاء نساء الشعوب الأصلية أو قتلهن.

وفي عام ٢٠١٠، أعلنت كندا عن تأسيس صندوق بمبلغ ١٠ ملايين دولار لمعالجة مسألة العنف ضد نساء الشعوب الأصلية. ووجه القدر الأكبر من الأموال إلى خدمات الشرطة القائمة، بغرض تحسين التحقيقات وقواعد البيانات والتنصت على المكالمات الهاتفية والخدمات المتاحة للضحايا، مع تخصيص جزء ضئيل جدا للتدخلات المجتمعية التي من شأنها تقديم خدمات أفضل لنساء وبنات الشعوب الأصلية.

و لم يحدد تمويل مستقبلي دائم لمعالجة النقص الحاد في التنسيق والتعاون بين السلطات الاتحادية وسلطات المحافظات والبلديات وبين الولايات القضائية للأمة الأولى، من أجل مكافحة العنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية.

وأدى رفض حكومة كولومبيا البريطانية تمويل أنشطة التمثيل القانوني للأطراف من الشعوب الأصلية، التي حصلت على مركز يؤهلها للتدخل لدى اللجنة الحالية للتحقيقات المعنية بالنساء المفقودات، إلى حرمان الأسر والمنظمات من إمكانية التعامل بصورة مناسبة مع تحقيقات الشرطة وتقييمات النيابة العامة بشأن نساء الشعوب الأصلية القتيلات. فمن شأن المشاركة الفعالة للأطراف المؤهلة للتدخل من الشعوب الأصلية أن توفر نظرة داخلية مفيدة إلى الظروف التي قد تؤدي إلى العنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية، علاوة على تقديم توصيات بشأن تعزيز سلامتهن وأمنهن.

الأعداد المفرطة لنساء الشعوب الأصلية في المؤسسات الإصلاحية

من المؤسف أن العنف ضد نساء الشعوب الأصلية لا يأتي فقط في سياق وقوعهن ضحايا له، بل يمثل أيضا عنصرا في دورة ممتدة بسبب الزيادة المفرطة الحالية وغير المقبولة في أعدادهن في نظام المؤسسات الإصلاحية. وقد أصدرت وزارة السلامة العامة الكندية مؤخرا التقرير المعنون ''المهمشات: تجربة نساء الشعوب الأصلية في المؤسسات الإصلاحية الاتحادية'' (٢٠١٢)، الذي ذكر أنه بينما تشكل الشعوب الأصلية نسبة ٤ في المائة فقط من عدد سكان كندا، توجد امرأة من الشعوب الأصلية من بين كل ثلاث نساء في المؤسسات الإصلاحية الاتحادية. وعلاوة على ذلك، ارتفعت أعداد نساء الشعوب الأصلية في المؤسسات الإصلاحية بما يقارب ٩٠ في المائة خلال السنوات العشر الماضية، مما يجعلهن الفئة الأسرع نموا في مجال الإجرام.

ويأتي دخول نساء الشعوب الأصلية في نظام العدالة الجنائية نتيجة مجموعة معقدة من ظروف الحياة الجماعية والفردية المتسمة بالعنف والفقر. وعليه، يؤدي دخول الكثيرات منهن إلى المؤسسات الإصلاحية إلى نشوء مجموعة من الاحتياجات البرنامجية، بما في ذلك توفير برامج ملائمة تراعى فيها الخصائص الثقافية والفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالمهارات الحياتية؛ ومهارات الأبوة والأمومة؛ والتعليم؛ والعمالة؛ وتعاطي الكحول والمخدرات؛ والسيطرة على الغضب؛ والتربية الروحية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج بعض نساء الشعوب الأصلية إلى رعاية صحية عقلية وخدمات علاجية.

ولسوء الحظ، تتراجع فرص الحصول على البرامج وخدمات الدعم المناسبة ثقافيا في ظل النظام الحالي. وعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط طول فترة انتظار المرأة التي تنتمي إلى الأمة الأولى كي تشارك في برنامج متخصص، ٢٣٨ يوما من تاريخ دخولها المؤسسة الإصلاحية. ومن ثم تتيح فترة الانتظار الطويلة هذه فرصة أخرى لاستمرار العنف.

ونظرا إلى أن الشعوب الأصلية هي فئة السكان الأسرع نموا في كندا، وأن الخصائص الديمغرافية المتوقعة تشير إلى أن الزيادة المفرطة في أعداد أفراد الشعوب الأصلية ذات الصلة بنظام العدالة الجنائية لن تتوقف عن النمو، فإنه يجب اتخاذ إجراءات قوية في هذا الوقت من أجل معالجة قضايا نساء الشعوب الأصلية في المؤسسات الإصلاحية الاتحادية.

ومن المفارقات أن خطة الحكومة الاتحادية المعنونة ''الوقوف بصلابة في وجه الجريمة'' لا تفيد في خفض المعدلات غير المتكافئة لاحتجاز أفراد الشعوب الأصلية في السجون، بل على العكس تماما، فيما يتعلق بالأعداد المفرطة لأفراد الشعوب الأصلية في المؤسسات الإصلاحية، لن تؤدي خطة الحكومة الاتحادية الحالية سوى إلى زيادة تفاقم تلك الأعداد ودفع الظلم الفادح الذي تعانيه بالفعل الشعوب الأصلية في مجملها نحو الأسوأ.

التوصيات

١ - نظرا إلى أن كندا دولة اتحادية، يوصى بإنشاء آلية شاملة مشتركة بين الحكومات وموجهة نحو النتائج، وتتكون من نساء وبنات الشعوب الأصلية ومن قيادات منتخبة ووزراء من الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات، من أجل وضع خطة عمل وتنفيذ شاملة لمعالجة ارتفاع وتيرة العنف ضد الشعوب الأصلية.

٢ - أن تتَّبع الحكومة بصورة عامة وعلى جميع المستويات، مبادئ العلاقات والسياسات القادرة على استعادة دور نساء وبنات الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار ووضع السياسات والاستراتيجيات، بغرض الحد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدخلهن في المؤسسات التي تزيد من ضعفهن وتسبب الزيادة المفرطة في أعدادهن في المؤسسات الإصلاحية ونظم العدالة الجنائية.

٣ - أن تعترف حكومة كندا بولاية الأمة الأولى على نظم ومؤسسات العدالة وسن القوانين وتدعم تنفيذها الكامل، وأن تكفل تمتع الأمة الأولى بالقدرة على تصميم وتنفيذ البرامج والخدمات ومتطلبات الدعم التي تهدف إلى استعادة تناغم المجتمعات المحلية وتوازنها ومعافاتها.

٤ - أن تنشئ حكومة كندا فورا لجنة وطنية عامة مستقلة وشاملة للتحقيق في العنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية، بدعم كامل ومشاركة كاملة من المقاطعات والأقاليم.

٥ - يجب توفير الدعم لأي نشاط من خلال تخصيص الموارد اللازمة لدعم هذا العمل. ومن شأن هذه الإجراءات أن تظهر الالتزام الواضح والمركز من قبل الحكومات تجاه تحقيق التغيير والعمل مع نساء الشعوب الأصلية وقياداتها وطوائفها من أجل إنهاء العنف.